الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
19 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مايور ..... (هولندا)

ثم: السيدة سيانيدزو (نائبة الرئيس) ..... (غانا)

ثم: السيد مايور (الرئيس) ..... (هولندا)

ثم: السيدة سيانيدزو (نائبة الرئيس) ..... (غانا)

ثم: السيد مايور (الرئيس) ..... (هولندا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان ومتابعتهما*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-58281 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (A/63/123)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب** (A/63/18، و ٣٠٦ و 473)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان ومتابعتهما** (A/63/112 و Add.1 و 339 و 366)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/63/254 و A/63/281-S/2008/431 و A/63/325)

١ - **السيد مخيبر** (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): تكلّم بصفته نائب مدير مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومشيراً إلى البند ٦٢ (أ) من جدول الأعمال، فعرض تقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (A/63/473)، منوِّهاً بأن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية بلغ مجموعها الآن ١٧٣، وبأن ٥٣ دولة اعترفت الآن باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري، بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية، للنظر في الرسائل الواردة من الأفراد يدَّعون فيها انتهاك حقوقهم من قِبَل دولة طرف. ومع ذلك، فإن الهدف من التصديق الشامل على الاتفاقية، ما زال بعيداً، وما زالت خطى الإجراءات الخاصة بالرسائل بطيئة جداً.

٢ - وبعد أن قدّم تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للجنة القضاء على التمييز العنصري (A/63/306)، أعاد إلى الأذهان أن تعديلاً للمادة ٨ من الاتفاقية اعتُمد في سنة ١٩٩٢ لاتخاذ التدابير لتوفير التمويل للجنة من الميزانية العادية للأمم المتحدة بدلاً من جعل الدول الأطراف مسؤولة عن مصروفات اللجنة، ومع ذلك، فإن عدد الدول الأطراف التي صدَّقت على التعديل لا يشكّل بعد أغلبية الثلثين المطلوبة. زيادة على ذلك، وكما هو مدرج في المرفق الثاني بالتقرير، لا تزال هناك عدة من الدول الأطراف متأخرة في السداد فيما يتعلق بالأنصبة المقرَّرة للفترة قبل سنة ١٩٩٤.

٣ - وانتقل إلى البند ٦٢ (ب) من جدول الأعمال، فقدّم تقرير الأمين العام عن الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب والتنفيذ والمتابعة الشاملين لإعلان وبرنامج عمل دوربان (A/63/366). وقال إن التقرير يوضّح مختَلف التطوّرات التي حدثت خلال السنة الماضية فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، بما في ذلك ما أُحرِز من تقدّم بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر دوربان الاستعراضي المقرّر عقده في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والإسهامات في اللجنة التحضيرية للمؤتمر من جانب الآليات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ويبرز التقرير أيضاً دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المساعدة على تنظيم اجتماعين تحضيريين إقليميين لمؤتمر دوربان الاستعراضي، والمؤتمر التحضيري لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في برازيليا، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والمؤتمر التحضيري لأفريقيا المعقود في أبوجا، نيجيريا، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وكل منها قد اعتَمَد وثيقة ختامية باعتبارها إسهام المنطقة في المؤتمر الاستعراضي.

٤ - وأشار إلى البند ٦٣ من جدول الأعمال، وعرض تقرير الأمين العام عن حق الشعوب في تقرير المصير (A/63/254)، الذي يُلخِّص الإجراءات المتخذة بشأن الموضوع من جانب مجلس حقوق الإنسان، ويوضِّح أحكام القضاء ذات الصلة التي أصدرتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.ويُبرز التقرير الملاحظات الختامية الأخيرة للجنة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ الحق

في تقرير المصير بموجب المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٥ - **السيد مويغاي** (المقرِّر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب): عرض تقريره المؤقت (A/63/339) الذي كان قد أعدّه بعد تولي منصبه في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويعرض التقرير وجهة النظر عن أهدافه وعن رؤيته لأعماله في المستقبل بوصفه المقرِّر الخاص. وقال إن الأولوية لديه حتى الآن هي متابعة الأعمال التحضيرية لمؤتمر دوربان الاستعراضي والمساهمة فيه. وقال إنه أدلى بخطاب أمام المؤتمر التحضيري لأفريقيا، وحثّ كل دولة عضو على أن تقيِّم بدِقّة تنفيذها الخاص بأحكام إعلان وخطة عمل دوربان، وكثير منها رغم أهميته المعيارية، لم يوضع موضع التنفيذ بعد. وقد أدلى أيضاً ببيان في افتتاح الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر دوربان الاستعراضي، وهو اجتماع، لكونه نتيجة تفاوض وتشاور بشكل فعّال فيما بين الدول وضع نصوصاً واضحة سوف تكون الأساس للمفاوضات في المستقبل. وينبغي أن يتيح النهج التوافقي إزاء القرارات المتخذة حتى الآن يتيح للجنة التحضيرية أن تصدر وثيقة ختامية صالحة للاستخدام لهؤلاء المشغولين بمكافحة جميع أشكال العنصرية. فهذه الأوقات المفعمة بالتحدّي تتطلب الوحدة، وليس التصدّع، وتتطلب التزامات مشتركة وليس وعوداً غير منجَزة.

٦ - وأضاف قائلاً إن التقرير الذي أعده سلفه من أجل الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن محاربة تشويه صورة الأديان قد وضع، بعد التفكير مَلياً بشأن آخر أشكال كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية، توصية رئيسية إلى الدول الأعضاء، في السياق المحدَّد لاستعراض دوربان: للانطلاق من مفهوم تشويه صورة الأديان إلى فكرة التحريض على الكراهية العنصرية والدينية، كطريقة لإقامة مناقشاتها على مبادئ ملموسة لحقوق الإنسان.

٧ - وقال إنه توجد بعض قضايا أساسية أثناء السنوات القادمة تستحق المعالجة. أولاً، جابهت الهجرة، التي تعتَبَر لا مفر منها في عالم يتسم بالعولمة، عدداً متزايداً من الدول بتحدي إيواء الأشخاص الذين ينتمون إلى خلفيات عرقية متعددة وكفالة الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل داخل مجتمعاتهم. ومما يؤسَف له أنه في زمن الأزمة الاقتصادية، نُسيَت المساهمات الإيجابية للمهاجرين، وأصبحت الهجرة مسألة سياسية وصُوِّر المهاجرون على أنهم خطر يهدد أرزاق المواطنين. ويتعيّن على الحكومات أن تجد استراتيجيات طويلة الأجل فعّالة لمجابهة العنصرية وكراهية الأجانب التي لا مناص من ظهورها. وبالمشاركة في تعاون مثمر مع جميع أصحاب الشأن - الدول والآليات ذات الصلة في الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والوكالات والمجتمع المدني- قال إنه يعتزم أن يواصل وضع التدابير الموصى بها في إعلان وبرنامج عمل دوربان لمكافحة هذه المشكلة.

٨ - وثانيا، في حين أنه هو نفسه لا يرى الكراهية العنصرية كالسبب الرئيسي لمعظم النزاعات الأخيرة، كانت الخلافات العنصرية والعرقية ، بالتأكيد موضع التركيز وجرى التلاعب بها لأغراض سياسية، وجُعلت النزاعات أكثر استعصاءً على الحل. وتدوم التركة الناجمة عن الانقسامات العرقية والعنصرية فترة أطول بكثير من النزاع نفسه، في شكل أحزاب سياسية منظّمة على أسس عرقية أو تسويات سلمية تقنّن هذه الانقسامات. ويعتبَر اتباع نهج لحقوق الإنسان أمراً أساسياً لحسم النزاعات: فهو يؤدي دوراً رئيسيا في منع النزاعات، وخصوصاً في حالة العنصرية حيث يمكن تحديد الاتجاهات المقلقة قبل أن تصبح لا رجعة فيها، وهو ذو أهمية بالغة أيضاً في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتعتبر المعاونة على منع ومعالجة المفارقات العرقية التي قد نشأت

أثناء التراع في الصميم من ولايته، وهو سوف يعمل بشكل وثيق مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة وبإدارة الشؤون السياسية.

٩ - وثالثا، قال إن العلاقة بين العنصرية والفقر تعتبَر أيضاً من الأمور الأساسية بالنسبة للولاية المناطة به. فمعظم الفئات المهمّشة اقتصادياً في أي مجتمع هي في كثير من الأحيان ضحايا العنصرية، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. فالعلاقة بين الفقر والعنصرية تعتبَر علاقة معقّدة، والآراء الساذجة عن وجود علاقة سببية تفشل في إدراك أن كلاً منهما يدعم الآخر. وقال إنه سيحاول، بالتعاون بشكل وثيق مع أولئك المعنيين بهذه المسألة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الخبير المستقل المعني بمسائل الأقليات والمقرِّر الخاص التابع لمجلس حقوق الإنسان والمعني بحقوق الإنسان والفقر المدقِع، أن يتبين في تقرير مواضيعي في المستقبل، الأدوات والسياسات القانونية المناسبة التي سوف تضع توصيات من أجل أن تنفّذها الدول الأعضاء على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

١٠ - وأضاف قائلاً إنه يتطلع إلى إجراء حوار بنّاء مع الدول الأعضاء وهو يحاول أن يتبيّن المسائل والأشكال الخاصة بالمشاركة التي يمكن تطويرها في المستقبل.

١١ - **الرئيس:** أعلن أنه ستعقب ذلك فترة لطرح الأسئلة والإجابة عليها مع المقرِّر الخاص.

١٢ - **السيدة باسو** (فرنسا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقالت إن المجتمع الدولي عليه أن يبقى متحداً في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصُّب. وقالت إنها تتطلع إلى سماع ما تعلّمه المقرِّر الخاص من مشاركته في المؤتمر الإقليمي المعني بأفريقيا المعقود في أبوجا، وتساءلت عمّا يعتزم أن يساهم المقرر الخاص به في الاستعراض المتعلق بإعلان وبرنامج عمل دوربان.

١٣ - وبعد أن أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في التقرير (A/63/366) بشأن الزيارات القطرية التي قام بها سلف المقرِّر الخاص، طلبت المزيد من التفاصيل بشأن البلدان التي يعتزم المقرِّر الخاص الحالي زيارتها في المستقبل القريب. وقالت إنها ترغب أيضاً في أن تعرف موقفه بشأن رأي المقرِّر الخاص الذي سبقه بأن المناقشة بشأن مفهوم تشويه صورة الدِين قد تتحوّل من حالة التضاد نحو المفهوم القانوني لحظر التحريض على الكراهية العنصرية والدينية.

١٤ - **السيد عطية** (مصر): قال إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٢) سيكون أساساً هاماً من أجل العمل بشأن مسألة منع تشويه صورة الأديان. وقال إن تقارير سابقة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دوّنت تهجّماً مستمراً على الأقليات في تلك المنطقة وخصوصاً الأقليات المسلمة، وخلق قوالب نمطية عنصرية واسعة الانتشار. وأضاف إن مصر والدول الأعضاء الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي تعمل في إطار المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تقوم بإعداد مشروع قرار من أجل تقديمه إلى اللجنة التي سوف تدرج هذا التحوّل نحو الاهتمام الذي أوصى به المقرِّر الخاص السابق بتعريف تشويه صورة الأديان باعتباره إهانة خطيرة للكرامة الإنسانية المؤدّية إلى فرض قيود على حرية الدين والتحريض على الكراهية العنصرية والدينية.

١٥ - **السيد سعيد** (السودان): تساءل كيف يعتزم المقرِّر الخاص التصدّي للحملات الإعلامية التي أضرمت نيران الكراهية العنصرية واستخدمت الرسوم الكاريكاتورية لتشويه الصور والرموز المقدّسة. إضافة إلى ذلك، تساءل عمّا إذا كان المقرِّر الخاص يمكن أن يقدّم بعض التفاصيل عن جوانب التمييز العنصري الذي حدّده سلفه أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة. وثالثاً، يودّ أن يعرف عمّا إذا كان المهاجرون

وطالبو اللجوء في الولايات المتحدة وكندا يقابَلون بالتمييز وهل يستبعدون من الحياة الاجتماعية والاقتصادية هناك.

١٦ - **السيد الأخضر** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده يود الاطلاع على مزيد من المعلومات عن توصيات المقرِّر الخاص السابق بشأن التصدّي للحملات الإعلامية التي تسيء استخدام الرموز الدينية وخصوصاً توصيته بشأن الرأي الذي يندرج في نطاق حرية التعبير.

١٧ - وأضاف قائلاً إن بلده طرف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وهو يرى أن المهاجرين يساهمون في اقتصادات بعض البلدان، وأن بلده نفسه يعتَبر بلد مرور عابر وقد عانى من أثر الهجرة الاقتصادية غير المنظّمة، كبيئة للجريمة المنظمة. وهو يرى أنه ينبغي ألا تقبل الدول إلاّ المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة. وينبغي أن تسعى الدول إلى منع أو على الأقل تنظيم الهجرة غير المشروعة.

١٨ - **السيد الحسن** (الكويت): قال إنه يتفق في الرأي بشأن الملاحظات التي أبداها المقرِّر الخاص بشأن أسباب وأشكال التمييز العنصري وتساءل عمّا إذا كان يعتزم أن يدرس أيضاً الاتجاه المتزايد لاستثناء بعض أشكال التمييز العنصري بوضعها في إطار حرية التعبير.

١٩ - **السيدة بيريز الفاريز** (كوبا): قالت إنها تشاطر الكويت شواغل القلق وتعتقد أن المسألة لا بد أن تُدرَس بعناية. وأضافت قائلة إنها تودّ أيضاً أن تعرف ما يعتقد المقرِّر الخاص أنه تحديات تعترض صدور وثيقة ختامية بتوافق الآراء في مؤتمر دوربان الاستعراضي.

٢٠ - **السيدة يان** جيارونغ (الصين): قالت إنها تتفق مع المقرِّر الخاص في أن المشاورات والمشاركة من جميع الدول في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي وفي المؤتمر ذاته تعتَبَر هي المفتاح لنجاحه، وبعد أن أشارت إلى أن كثيراً من الوفود أبرزوا مدى أهمية مسألة العلاقات بين الأجناس، سألت كيف يمكن للمقرِّر الخاص في السنة القادمة أن يجعل مزيداً من الدول تشارك في الأعمال التحضيرية.

٢١ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إن بعض الدول تعتقد أن تشويه صورة الدين ينبغي السماح بها كنوع من انتقاد الدين. وتساءلت عمّا إذا كان من الممكن في رأي المقرِّر الخاص اعتبار تشويه صورة الدين في الحقيقة تعبيراً عن العنصرية ضد المؤمنين أنفسهم. وتساءلت كيف يمكن تفسير المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأخيراً، وفي مواجهة السياسات الجديدة بشأن الهجرة، قالت إنها تودّ أن تعرف كيف يمكن حماية العمال المهاجرين المتضررين من الأزمة المالية الحالية، وخصوصاً في الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية العمال المهاجرين.

٢٢ - **السيد موسوتي** (كينيا): تساءل بشأن موضوع النزاع العرقي، كيف يمكن التوفيق بين حق الجماعات العرقية في تقرير المصير وحقيقة أن الأصل العرقي يُستخدَم أحياناً لإبقاء السيطرة على السلطة والموارد.

٢٣ - **السيد بوت** (باكستان): سأل عمّا يعتزم المقرِّر الخاص عمله بشأن مسألة تشويه صورة الدِين، التي يشهدها كتمييز مئات الآلاف من المهاجرين والأقليات العرقية والدينية، وخصوصاً في ضوء الحلقة الدراسية بشأن المسألة، والتي عقدها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والتي سلَّطت الضوء على مسألة التقييدات على حرية التعبير المطلقة.

٢٤ - وتساءل أيضاً عما يعتزم المقرِّر الخاص عمله لتعجيل الأعمال التحضيرية لمؤتمر دوربان الاستعراضي والتوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء تؤيدها جميع المناطق الجغرافية.

٢٥ - **السيد مويغاي** (المقرِّر الخاص المعني الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما

يتصل بها من تعصُّب): أجاب على السؤال المطروح فقال إن المسائل الواقعة في إطار ولايته هي تمضي قُدماً وتمثّل فرصة لاستعراض الأفكار في ضوء الممارسات المتغيِّرة. وسوف يتيح مؤتمر دوربان الاستعراضي للمشاركين إعادة تأكيد التزامهم لمكافحة العنصرية وأيضاً لتوضيح فكرهم بشأن المفاهيم المعنية وبشأن برامج محدّدة لتحقيق النتائج المرجوة. وأكّد للأعضاء أنه متفتح العقل وأنه يرحّب بأي إسهام من أولئك الذين يعملون بشأن المسألة منذ سنوات عديدة.

٢٦ - وردّاً على السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا، قال إن البلدان التي أبلغها برغبته في أن يزورها تشمل جنوب أفريقيا وألمانيا والمكسيك والإمارات العربية المتحدة وبوليفيا وإندونيسيا والسودان. وأضاف أنه قد جدّد أيضاً طلباته المقدّمة من سلفه والتي لم تتلق ردّاً: وهذه البلدان تعتَبر مسألة معروفة للجميع في وثائق الجمعية العامة.

٢٧ - ومضى قائلاً إن المقرِّر الخاص سلفه بذل جهوداً حميدة لمعالجة مسألة تشويه صورة الدِين إلى جانب حماية حرية التعبير وقد أوصى بعملية تحوّل مفاهيمي بعيداً عن تشويه صورة الدِين نحو مفهوم التحريض على الكراهية الدينية والعنصرية. وتعتبَر المسألة معقّدة لأن التعبُّد الديني يُعَبَّر عنه بشكل مختلف في الثقافات المختلفة، لكنه على استعداد ليتصدر الجهود في هذه المسألة. بيد أنه لا يراها مسألة في شكل ''إما/أو'': فحرية التعبير تعتبَر عموداً أساسياً من أعمدة المجتمعات الديمقراطية، في حين أن حرية الدِين تعتبَر أساسية في الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية لأية مدنية. وأي خطر يهدد سلامة المعتقد الديني يطرح شواغل مقلقة في إطار حقوق الإنسان. ولضمان أن يسود الوئام في العالم، سيحاول أن يجد طرقاً يمكن بها ممارسة كل حق من الحقوق الأساسية دون تعريض الآخر للخطر. وقال إن الخبراء الأكاديميين الذين شاركوا في حلقة دراسية بشأن تشويه صورة الأديان عرضوا آراء عميقة سوف تجعل من الممكن في المستقبل التوفيق بين الآراء وتحديد انتهاكات أي حق من الحقوق.

٢٨ - وفيما يتعلق بزيارة المقرر الخاص الذي سبقه إلى الولايات المتحدة، فإن التقرير ذا الصلة يجري إعداده وسوف يُعرض على مجلس حقوق الإنسان في سنة ٢٠٠٩ وعندئذ سوف يتمكن ممثل السودان من مشاهدة الآراء التي وضعها المقرِّر الخاص الذي سبقه.

٢٩ - وأخيراً، وفيما يتعلق بحالة الضعف الخاصة بطالبي اللجوء، ولا سيما أولئك الوافدين من البلدان النامية والقادمين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، قال إنه لم يكتسب بعد خبرة فنية بشأن هذه المسألة، ومع ذلك فإنه يدرك أن هذه الأشكال الجديدة من العنصرية وكراهية الأجانب قد بدأت تظهر وأنها مسألة تثير قلقاً بالغاً لديه.

٣٠ - **السيد الأخضر** (الجماهيرية العربية الليبية): قال في تعليق إضافي أن المقرِّر الخاص فشل في أن يردّ على أي من تساؤلاته. وليس من أحد لا يوافق على أن حرية التعبير هي أمر أساسي. وقد كانت المناقشات عن سوء استخدام ذلك المفهوم الكريم في تشويه صورة الشخصيات الدينية: إذا استخدَم أحد حرية التعبير في إهانة شخص آخر أو تحريض الناس على الكراهية، عندئذ ينبغي وضع حد لذلك.

٣١ - وبشأن مسألة العمالة المهاجرة، كان يعلّق على ضرورة التصدي للهجرة غير النظامية ذلك لأن هذا يمكن أن يسبب في الأجل الطويل مشاكل ما لم تُنظم الهجرة.

٣٢ - **السيد (مويغاي)** المقرِّر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب): أجاب بأنه يرى ألا يُسمح بالتعبير الذي يُستخدَم لتحريض الناس على الكراهية الدينية أو العنصرية أو الذي يعبر بشكل منهجي عن السخرية من رموز دينية، وهذا يقع خارج حماية حرية التعبير. فهذه

المسائل هي مجال مشروع للقلق فيما يتعلق بولايته وسوف تستمع الجمعية العامة إليه بشأن الموضوع في المستقبل.

٣٣ - **السيدة داه** (رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري): عرضت التقارير بشأن الدورات السبعين والحادية والسبعين والثانية والسبعين والثالثة والسبعين للجنة القضاء على التمييز العنصري (A/62/18 و A/63/18)، وقالت إن اللجنة عُقدت أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أربع دورات عادية وفيها نظرت في ما مجموعه ٣٠ تقريراً من الدول الأطراف. وأثناء هذه الفترة، استعرضت أيضاً تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في بعض الدول الأطراف التي لم تقدِّم تقريراً والتي تأخرت تقاريرها الدورية بحوالي خمس سنوات على الأقل. إضافة إلى ذلك، فإنها نظرت في عدد من الحالات في إطار إجراءاتها الخاصة بالإنذار المبكّر وإجراء العمل العاجل. وأخيراً، نظرت في عددٍ من الشكاوى الفردية وفقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية.

٣٤ - وأضافت قائلة إن اللجنة ملتزمة بعملية مستمرة في تحسين طرائق عملها. وبغية تبسيط عملية الإبلاغ، اعتمدت مبادئ توجيهية منقَّحة للإبلاغ، وكذلك مبادئ توجيهية جديدة من أجل إجراءات الإنذار المبكر وإجراء العمل العاجل. وقد ناقشت اللجنة ضرورة مواصلة الحوار والتعاون مع مجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل وهي تعترف بأهمية التعاون مع هيئات أخرى منشأة بموجب المعاهدات. وقالت إن اللجنة أجرت في دورتها الثالثة والسبعين مناقشة مواضيعية حول موضوع التدابير الخاصة وأنها قررت وضع تفاصيل توصية عامة بشأن الموضوع. وقد دعَّمت اللجنة كذلك تعاونها مع عدد من الشركاء، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية. وأقامت اللجنة حوارات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشتَرك مع المقرِّر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، ومع المقرِّر الخاص المعني بحرية الدِين أو المعتقد ومع الخبير المستقل المعني بمسائل الأقليات. وقالت إنها ترغب أيضاً في تسليط الضوء على مشاركة اللجنة المستمرة في التحضير لمؤتمر دوربان الاستعراضي.

٣٥ - وأضافت قائلة إن أحد التحديات الأساسية التي تواجه اللجنة هو تزايد المتأخرات من التقارير الواردة من الدول الأطراف. ولا يمكن النظر في التقارير الواردة خلال سنة ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠. وقالت إن اللجنة تقدِّر العدد الكبير (١٧٣) من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهي تشجِّع تلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وقالت إن اللجنة ترحّب أيضاً بالمعدل المتزايد من الإبلاغ فيما يتعلق بالتقارير الدورية المقدَّمة من الدول الأطراف، وهو ما يبدو إلى حدٍ ما نتيجة للاستعراض الدوري الشامل.

٣٦ - واستدركت قائلة إن اللجنة تشعر بالقلق إزاء عبء العمل المتزايد والمتأخرات من التقارير الواردة من الدول الأطراف التي تنتظر حالياً النظر فيها. وأُعرب أيضاً عن قلق مماثل من الدول داخل إطار الأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر دوربان الاستعراضي، وطالب عدد من الدول بتقديم موارد إضافية إلى اللجنة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وذلك لضمان أن تتوفّر للجنة الموارد اللازمة للوفاء بولايتها.

٣٧ - وفي ضوء الوقت المحدّد لاجتماعات اللجنة، والذي يبلغ في مجموعه نحو ستة أسابيع فقط في السنة، تعتبر اللجنة مقيَّدة بالفعل في تنفيذ ولايتها. ووفقاً لذلك، قررت اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين أن تطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على تمديد الوقت المخصص للاجتماع السنوي للجنة بأسبوعين إضافيين (أسبوع لكل دورة) اعتباراً من سنة

٢٠١٠. وبتخصيص ما مجموعه ثمانية أسابيع في السنة للوقت الإجمالي للاجتماعات، سيكون بمقدور اللجنة ليس فقط تعويض المتأخرات بل أيضاً تحسين إجراءاتها.

٣٨ - تولَّت السيدة سيانيدزو (غانا) نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٩ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر دوربان الاستعراضي، لم تتمكَّن، لأسباب خارج نطاق سيطرتها، من السفر إلى نيويورك لإلقاء خطاب أمام اللجنة. وتُتخذ حالياً الترتيبات لكي تتمكّن من الإدلاء ببيانها في الصباح التالي.

٤٠ - **السيدة بيريز الفاريز** (كوبا): طلبت مزيداً من التفاصيل عن لماذا لا تستطيع رئيسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر السفر إلى نيويورك للإدلاء ببيانها شخصياً.

٤١ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أجاب بأنه ليس لديه معلومات إضافية بيد أنه سوف يبحث المسألة.

٤٢ - **السيدة أكبر** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن أي إنكار أو انتهاك لمبدأ المساواة في الحقوق إنما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وما زالت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل دوربان الأساس فيما يتعلق بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب. ورغم ما أُحرز من تقدم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في تنفيذ أهداف مؤتمر دوربان، لا يزال هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به. وفي بعض الأماكن، تلاشي فعلاً الإطار القانوني الدولي وغير ذلك من الالتزامات الدولية لمكافحة العنصرية. ويجب أن يعيد المؤتمر الاستعراضي التأكيد على الحاجة إلى الإرادة السياسية لمكافحة الإفلات من العقاب عن العنف العنصري وكفالة أن يتمتع الضحايا بأقصى قدر من الحماية وسُبُل الانتصاف.

٤٣ - ومضت قائلة إن الحريات المدنية قد تلاشت منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقد تضاعف التنميط العنصري، وحدث تفاقم في الأحداث العنيفة التي كان دافعها العنصرية والكراهية الدينية. وتواصل التنميط السلبي لبعض الأديان، ومن ثم كانت أهمية التدابير التي يجري اتخاذها للتشجيع على إجراء حوار بين الحضارات. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال تشعر بالقلق إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لنشر الدعاية العنصرية، وقالت إن التحريض على العنصرية والكراهية لا ينبغي أن يتخفّى باعتباره حرية للتعبير ورغم أن الحرية هي عنصر قيِّم من عناصر المجتمع الديمقراطي، لا ينبغي أن تُخل ممارستها بحقوق الآخرين. وترحّب مجموعة الـ ٧٧ والصين بإقدام مجلس حقوق الإنسان على إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير معاصرة مع تكليف لاستكمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٤٤ - واستطردت قائلة إن الاتجاه إلى تجريم بعض فئات المهاجرين لأسباب عنصرية إنما يعتبر مصدراً للقلق بصفة خاصة نظراً لأن هذا يُعتبر نهجاً مستنداً إلى الأمن بشكل خالص تتخذه بعض الدول إزاء المسائل المتصلة بالهجرة. وقالت إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي ينبغي أن تشمل المزيد من إيلاء الاهتمام للتمييز على أساس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقالت إنه مما يدعو للقلق أن مسائل التمويل تعتَبر معرقِلة للمشاركة في الأعمال التحضيرية من جانب ممثلي المجتمع المدني لدى البلدان النامية، وخصوصاً في أفريقيا. ومن ثم فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تحثّ الدول الأعضاء على الإسهام بسخاء في الصندوق الطوعي المعني بالمؤتمر الاستعراضي.

٤٥ - وعاد السيد مايور (هولندا) لشغل مقعد الرئاسة.

٤٦ - **السيد شيدياوسيكو** (زمبابوي): تكلّم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقال إنه يضم صوته مؤيداً البيان الذي أدلت به المتكلّمة السابقة بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية عاشت أسوأ أشكال العنصرية المؤسسية، وقد استفادت دروساً منها، وهي مصمِّمة على معالجة أشكالها المعاصرة. وينعكس هذا التصميم في دساتير هذه البلدان. وقد وقّع معظم أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً أو انضم هؤلاء إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الصكوك ذات الصلة. ومع ذلك تُعتَبر النصوص القانونية وحدها غير كافية؛ فالقضاء على العنصرية يستلزم توزيعاً عادلاً للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعدالة الاجتماعية.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن حالة الأقليات، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والهجرة واللاجئين وطالبي اللجوء لم تتحسّن منذ انعقاد المؤتمر العالمي سنة ٢٠٠١. وقال إن الاتجاهات إلى تجريم المهاجرين والهجرة لم تفعل سوى أن جعلت الأمور أسوأ.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي قد حدد أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية. وقد لاحظ المؤتمر أيضا انحساراً في الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، ولاحظ كذلك زيادة في العنف العنصري. وتُعتبر الإرادة السياسية في غاية الأهمية لضمان ألاّ تتم الاستهانة بهذه الظواهر أو استغلالها في الشؤون السياسية والحملات الانتخابية وأن تتم مجابهة برامج العمل العنصرية والسياسية القائمة على كراهية الأجانب. وقد لاحظ الاجتماع أيضاً أن العنصرية وما يتصل بها من ظواهر تؤثّر على النساء بشكل مختلف عن الرجال حيث تتفاقم أحوالها المعيشية وتولّد أشكالاً متعددة من العنف. وقد أدان الاجتماع كذلك عملية التصنيف العرقي وتجريم المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء.

٤٩ - ومضى قائلاً إن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يقفون على استعداد لمساعدة المقرِّر الخاص في تنفيذ ولايته ويتفقون على أنه ينبغي الاضطلاع بجهود للقضاء على العنصرية بالاقتران مع سياسات للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية البشرية. وقال إن أعضاء الجماعة الإنمائية ما زالوا ملتزمين بالتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان.

٥٠ - **السيد غونيه** (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونيابة عن البلدين المرشَّحين ألبانيا والجبل الأسود، وعن بلد عملية الاستقرار والانتساب أيسلندا، وبالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وليختنشتاين وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن كل مجتمع يواجه العنصرية والتمييز العنصري؛ ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متحداً في مكافحة هذه الآفة العالمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي من جانبه قد حدّد موضوع مكافحة العنصرية باعتباره أولوية وقد أحرز تقدّماً هاماً في تحديد أفضل الممارسات في هذا الصدد. فالعنصرية تتقلّد أشكالاً مختلفة وينبغي للأمم المتحدة أن تكافح جميع مظاهرها. وينبغي أيضاً أن تُنفّذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تنفيذاً تاماً، بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، ويدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري في هذا الصدد. وقد وافق الاتحاد على تأييد تنظيم مؤتمر استعراضي بشرط أن تُعقَد الجلسات في إطار الجمعية العامة، وينبغي أن تركِّز بشكل خالص على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان، دون إعادة بحث تلك الصكوك. وإذا ما استوفيت هذه الشروط، سوف يؤدّي الاتحاد الأوروبي دوراً كاملاً في الأعمال التحضيرية ويشجّع المجتمع الدولي على اعتماد موقف متوازن في نهاية المؤتمر الاستعراضي. ومن ثم فإن إحراز تقدّم كبير بشأن مشروع الوثيقة الختامية لا يزال متأخراً بدرجة كبيرة.

٥١ - وينبغي أن تُعالَج مسألة المعايير التكميلية فحسب بمجرد أن يتم استيفاء بعض المعايير الأخرى. ويجب أن يُنفّذ الإطار القانوني القائم أولاً تنفيذاً كاملاً وأن يوضع تفسيره لمواجهة التحديات الراهنة إذا تطلب الأمر ذلك. وينبغي صياغة معايير جديدة فحسب إذا ما ثبتت الحاجة إليها، مع وجود توافق عريض في الآراء. ومع ذلك لا ينبغي السماح لهذه المعايير بأن تقيّد نطاق حقوق الإنسان الحالية. وقال إن المناقشات يبدو أنها تسير في اتجاه يمكن أن يقلّل من مستوى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي استغرق ٦٠ سنة لكي يتحقق. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من أن يتم تقويض مبادئ الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن تقوم إدارة هرمية فيما بين الضحايا أو أن تُستبعد أي فئة، ولا ينبغي أن يركِّز الاستعراض على مناطق جغرافية محدّدة. فينبغي أن يتطلع المؤتمر إلى الأمام وأن يُظهر كيف أن النهوض بحقوق الإنسان، وخصوصاً حرية التعبير يمكن أن يُؤدّي دوراً هاماً في مكافحة العنصرية. واختتم قائلاً إن التعليم في مجال حقوق الإنسان يعتبَر أيضاً في غاية الأهمية في هذا المضمار.

٥٢ - **السيدة بيريز الفاريز** (كوبا): قالت إن هذا التمييز العنصري عزّزه صعود أطراف يمينية معادية للمهاجرين وتكره الأجانب في البلدان المتقدمة النمو، وهذا بدوره قد أدّى إلى حملة دوافعها عقائدية أيديولوجية من وسائط الإعلام الغربية لضعضعة دعائم الإسلام. ونتيجة لذلك، جرى التذرع بحرية التعبير للدفاع عن إضفاء الطابع الشرعي الفكري للأفكار المستوحاة من الكراهية العنصرية، كما يتبدى هذا في التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب ومكافحة الهجرة في تلك البلدان. وفي هذا الخصوص، ما يسمى بالأمر التوجيهي الخاص بالعودة الذي اعتمده الاتحاد الأوربي إنما هو أمر يثير القلق.

٥٣ - وأضافت قائلة إن الحالة الراهنة في الولايات المتحدة تظهر عواقب الاعتقاد بما يسمى التفوّق العنصري، ففي هذا البلد، يخضع الأمريكيون من أصل أفريقي والأمريكيون الأصليون والسكان المهاجرون لممارسات تمييزية قاسية في حين أن هناك أفراداً جرى حبسهم تعسفياً أو بشكل غير مشروع في القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو بسبب وحيد هو مظهرهم أو معتقداتهم الدينية.

٥٤ - وانتقلت إلى حق الشعوب في تقرير المصير فذكرت أن هذا أحد الشروط الأساسية لإعمال العدة الكاملة لحقوق الإنسان. وتطلب كوبا انسحاباً فورياً للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك فلسطين والجولان السورية، وكذلك الاحترام الكامل لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة. وتؤيّد كوبا أيضاً حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير وتأمل في أن يتمكن هؤلاء من الانضمام إلى أسرة الأمم المتحررة من نير الاستعمار. وفي ضوء هذه الظروف يُعتبر ضمان التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل دوربان ذا أهمية بالغة، وكذلك اعتماد التدابير الجديدة لمكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية. وفي هذا الصدد، قالت إنها تأمل في أن يعكس مؤتمر دوربان الاستعراضي القادم تجدُّد الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء لمعالجة المشكلة.

٥٥ - وأضافت قائلة إن الشعب الكوبي ما زال يطالب بعودة أراضيه، التي اغتصبتها بشكل غير مشروع القاعدة البحرية في خليج غوانتانامو، ووجودها يشكِّل لطمة لاستقلال كوبا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وترفض حكومتها أيضا ما يسمى بنظرية التدخل الإنساني، وهي في بعض الحالات أمر يستحقه الشعب باعتباره انتهاكاً صريحاً للحق في تقرير المصير.

٥٦ - ومضت قائلة إن وفدها يعتزم تقديم مشروع قرار عن استخدام المرتزقة وعن أنشطة شركات الأمن الخاصة

الدولية. وستعرب عن تقديرها لتأييد الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

٥٧ - واستطردت قائلة إن إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة على مدى خمسة عقود تقريباً عرَّضت حق الشعب الكوبي في تقرير المصير للخطر وذلك بالسماح بالإفلات من العقاب للمنظمات والأفراد الذين ارتكبوا هجمات إرهابية ضد كوبا؛ ومن بين هؤلاء فرد درّبته وكالة الاستخبارات المركزية وهو الإرهابي الكوبي لويس بوسادا كاريليس الذي قد أُفرِج عنه في الولايات المتحدة بعد أن وُجِد أنه مسؤول عن تفجير طائرة الخطوط الجوية كوبانا مما تسبَب في حدوث خسائر في الأرواح.

٥٨ - وأردفت تقول إن وفدها يطالب بالإفراج الفوري عن خمسة مواطنين كوبيين جرى حبسهم بشكل تعسفي وغير عادل من حكومة الولايات المتحدة طوال عقد من الزمن بسبب محاربة أفعال إرهابية مناهضة لكوبا خططتها مجموعات توجد في ميامي، فلوردا. وختاماً أعادت التأكيد على إرادة الشعب الكوبي للدفاع عن حقه في تقرير المصير لآخر قطرة من الدم.

٥٩ - **السيد البنعلي** (قطر): قال إن عدم التمييز يُعتَبر مبدأً أساسياً في مجتمع بلده. فالشريعة الإسلامية ودستور قطر يحظران التمييز، وبلده يُعتَبر طرفاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولي بشأن التمييز في العمالة والمهن. ويتمتع مواطنوها والمقيمون فيها بالعديد من الحقوق دون تمييز ويحق لضحايا التمييز الانتصاف القانوني. وقد أنشأت قطر لجنة مستقلة لحقوق الإنسان لرصد ممارسة تلك الحقوق ولنشر ثقافة التوعية بحقوق الإنسان.

٦٠ - **السيد تاراغو** (البرازيل): قال إن مبادرة حكومته بالدعوة إلى عقد أول مؤتمر تحضيري إقليمي لمؤتمر دوربان الاستعراضي تعكس التزامها القوي إزاء القضاء على التمييز العنصري. وقال إن الوثيقة الختامية الشاملة المعتمدة في الاجتماع تعالج مسائل هامة فيما يتعلق بالقضاء على العنصرية بما في ذلك النهوض بالمساواة بين الأجناس وبين الجنسين في السياسات العامة وزيادة الحماية ضد جميع الممارسات التمييزية. وتُسلّط الوثيقة الأضواء على التقدُّم الإقليمي وعلى ضرورة منع المظاهر المعاصرة للعنصرية وكراهية الأجانب والمعاقبة عليها. وتذكر الوثيقة إصدار تشريعات في البلدان المتقدمة النمو التي تُعتَبر تمييزية إزاء المهاجرين وتتنافى مع المعايير المعتَرف بها دولياً بشأن حقوق الإنسان.

٦١ - وشغلت السيدة سينانيدزو (غانا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٢ - **السيد محمد** (السودان): قال إن العنصرية، رغم المبادرات العالمية العديدة لمكافحة العنصرية، ما تزال تتخذ أشكالاً جديدة، ويرحّب وفده بمؤتمر دوربان الاستعراضي المقبل باعتباره فرصة لتجديد الجهود لتحديد هذه الأشكال ومكافحتها. وقد كانت هناك، على سبيل المثال، زيادة في الأحزاب السياسية والحركات السياسية التي اعتمدت برامج عمل خاصة بكراهية الأجانب وفي الأحداث العنصرية ذات الصلة بالرياضة، وهو نشاط من المفروض أنه يعمل على التقاء الشعوب. فالعنصرية ضد المهاجرين تعتبر أيضاً آخذة في الازدياد، وخصوصاً ضد الجاليات المسلمة في البلدان الغربية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتظهر المحاولات للربط بين الإسلام والإرهاب واستهداف المسلمين في الغرب نتيجة تصوّر خاطئ عن الإسلام ويعتبر إجراء المزيد من الحوار بين الحضارات ضرورياً لمكافحة هذه الأشكال.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن جميع المواطنين في السودان يعاملون على قدم المساواة دون تمييز أو أفضلية، ويتمتع الجميع بضمانات الحقوق المتساوية بمقتضى الدستور ووفقا للاتفاقات الدولية والإقليمية. ويساهم بلده أيضاً في وجهة نظر الاتحاد الأفريقي بأن حق تقرير المصير يقتصر على الشعوب التي عانت من الاستعمار ومن الاحتلالات الأجنبية. ولا ينبغي استغلالها كذريعة لانتهاك سلامة أية دولة وأراضيها أو وحدتها الاجتماعية. ودعا المجتمع الدولي إلى تكريس الاهتمام لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس.

٦٤ - وعاد السيد مايور (هولندا) لشغل مقعد الرئاسة.

٦٥ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن التمييز العنصري يُعتَبر لطمة لذات فكرة حقوق الإنسان. وفي حين أن التكنولوجيات الإعلامية الجديدة مثل شبكة العنكبوت العالمية (الإنترنت) تنهض بحرية التعبير، فإنها تتيح مرتعاً خصباً للكراهية العرقية؛ ويجب على المجتمع الدولي أن يراقب هذه التطورات بشكل أدَقّ وأن يكفل الاستخدام المسؤول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن هناك اتجاهاً متزايداً بالتبرير الفكري وإضفاء الشرعية السياسية للعنصرية وكراهية الأجانب. ويجب إيجاد أدوات مبتكرة للتصدي للتعقيد المتزايد للتحيّز وما يتصل بذلك من تحديات. وزيادة على ذلك في ضوء التفاعل بين العنصرية ومسائل التنمية، ينبغي الاضطلاع بجهود للقضاء عليها بالاقتران مع القضاء على الفقر والتنمية البشرية.

٦٧ - وبعد أن أشار إلى أن تشويه صورة الدِين آخذة في الازدياد، أكّد على أهمية تلاقي الحوار بين الأديان والثقافات في تعزيز التسامح والتفاهم المتبادَل. وفي هذا الصدد، يأمل وفده في أن يُعتَمد مشروع القرار بشأن ثقافة السلام مرة أخرى بتوافق الآراء.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن دستور بنغلاديش يحظر التمييز ضد مواطنيه وهو ينص على العمل الإيجابي فيما يتعلق بالفئات المحرومة بصفة خاصة. ويعيش الشعب البنغلاديشي في وئام طائفي وديني.

٦٩ - وبغية مكافحة العنصرية، يجب على الدول أن تضاعِف الجهود لتنفيذ القوانين الوطنية الصارمة. ونظراً لأن عناصر العنصرية تعتبر مترسّخة بشكل عميق في المجتمع، يجب على الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة أن توضَع بتفهُّم عميق لجذور العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصُّب. ويجب ألاّ يكون التمييز العنصري جزءاً من سياسة مكافحة الإرهاب لأية دولة. فالمجتمع المدني ووسائط الإعلام يمكن أن تساعد أيضاً في مكافحة التحيُّز العنصري.

٧٠ - وانتقل إلى مؤتمر دوربان الاستعراضي فقال إن الدول الأعضاء سوف تحتاج إلى العمل معاً بغية التغلّب على الصعوبات السياسية التي تصادفها في محاولة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وينبغي للدول أيضاً أن تكون على استعداد لإدراك ومعالجة ظاهرة العنصرية المؤسسية. وأخيراً، قال إنه يحثّ الدول الأعضاء على تخصيص الموارد، لسدّ الثغرات في التمويل فيما يتعلق بالمؤتمر.

٧١ - **السيد مالجينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن قضية العنصرية، رغم جميع الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية، لا تزال قائمة ويجري في كثير من الأحيان الاستهانة بها؛ كما لم تصبح هذه الظاهرة أقل انتشاراً. وقال إن الاتحاد الروسي يؤدّي دوراً ناشطاً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي. وقال إن الوقت ضيق، بيد أن التقدّم مخيِّب للآمال، حيث أن الكثير من القضايا لا يزال معلّقاً، بما في

ذلك التمويل، والعمل بشأن مشروع وثيقة ختامية والحملة الإعلامية، التي تعتَبر متأخرة عن موعدها. زيادة على ذلك، من بين المسائل التي تثير القلق، أن بلداناً كثيرة أعلنت أنها لن تشارك في المؤتمر. فعدم استعدادها لعملية الأعمال التحضيرية قبل كل شيء سوف يؤثّر على مستوى مشاركة المجتمع المدني ونوعية المشاركة.

٧٢ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي تولى من جانبه القيام بدور سلبي يثير الغرابة في العملية التحضيرية، رغم التمييز المتزايد والمنتظم ضد الأقليات في البلدان الأوروبية، بما في ذلك على أساس الأصل العرقي واللغة. وفي بعض البلدان الأوروبية، أصدر المفتشون غرامات أو قاموا بطرد أشخاص لأنهم يتكلمون لغات معيَّنة، وهؤلاء قد قدَّموا شكاوى إلى المحكمة الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان وجرى تهديدهم بمزيد من القمع. وهذه الآلة القمعية تُستخدَم في بعض ما يسمى بالبلدان ''الديمقراطية'' وذلك لممارسة الضغط على الأقليات، وللحدّ من مشاركتها في الأنشطة الثقافية ولإجبارهم على الاندماج.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن عملية الصعود غير المسبوق لجماعات الفاشيين الجدد والنازيين الجدد ومحاولات تبرير الجرائم الفاشية لا يمكن سوى أن تثير القلق. وبعض الحكومات أغمضت العين، بل إنها أيَّدت المحاولات الرامية لإعادة كتابة التاريخ وتمجيد الفاشيين، بما في ذلك أولئك الذين حاربوا ضد الائتلاف المعادي لهتلر. وهذه هي لطمة مباشرة للمحاربين القدماء الذين حرّروا العالم من فظائع النازية. فالتحريض على الكراهية وكراهية الأجانب تُستخدَم أيضاً كأداة من بعض السلطات السياسية التي لا تزال تخضع لعقلية الحرب الباردة. وهذه السلطات ما زالت تعيش باستخدام قوالب نمطية بالية لاختلاق عدو خارجي، حتى مع نبذ بلدان بكاملها بشكل علني. وهذا هو أسوأ شكل من أشكال كراهية الأجانب.

٧٤ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الروسي من جانبه كان دائماً يدعو إلى احترام حقوق جميع الشعوب وتعزيزها وحمايتها، بغض النظر عن العنصر واللون والجنسية أو الأصل العرقي أو الديانة واللغة. وعلى المستوى الوطني، اتُخذت تدابير ملموسة لمكافحة العنصرية والجرائم العنصرية. وقال إن التقدُّم ليس دائماً بالسرعة كما كان مأمولاً فيه، وإن وفده كان أول من اعترف بأن المشاكل لا تزال قائمة، وهو ما تحاول حكومته ومجتمعه حسمها معاً. فالعنصرية موجودة في جميع المجتمعات، بما في ذلك أكثر المجتمعات تقدماً. وهذا لا يمكن التغلب عليه بدون جهود متضافرة على جميع المستويات. وقال إن المؤتمر الاستعراضي المقبل سوف يتيح فرصة لوضع استراتيجية عالمية فعّالة لبلوغ هذه الغاية.

٧٥ - **السيد عطية** (مصر): قال إن الأشكال الجديدة من العنصرية لا تزال تحرم البشرية من فوائد التنوّع الحضاري والثقافي والديني. وقال إنه يشعر بالقلق بسبب مظاهر أو انتشار العنصرية اليمينية المتطرفة وكراهية الأجانب في الديمقراطيات الراسخة في وقت يتوقف فيه نجاح العولمة على الحوار. وفي حين لا تزال بعض البلدان تتصرف لاقتلاع هذا التيّار فهناك بلدان أخرى تسمح بازدهاره في ظل حماية حرية التعبير، غير مدركة بأن التسامح هو شرط أساسي لكي تزدهر الحقوق الديمقراطية. ولا يقل خطورة عمّا تقدَّم ذلك الخلط القائم لدى البعض بين مكافحة الإرهاب من ناحية والاضطهاد لأفراد وجماعات على أسس عرقية ودينية من ناحية أخرى.

٧٦ - ويتطلب القضاء على هذه الظواهر السلبية الخطيرة السعي لترسيخ حقوق الإنسان وفي الوقت نفسه سد الثغرات في تشريعات بعض البلدان التي تسمح بالتحريض العنصري والتمييز. وقال إن المناقشات الجارية في مجلس حقوق الإنسان بشأن تدعيم الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تعتبر ذات أهمية بالغة من أجل

استعادة الثقة فيما بين الشمال والجنوب، وكذلك متابعة إعلان وبرنامج عمل دوربان، وخصوصاً أنه يتصل بالأقليات المهمَّشة، دون محاولة فرض مفاهيم ثقافية أو وضع شروط من أجل المساعدة الإنمائية. وقبل كل شيء تحتاج حرية التعبير إلى تدعيمها بالتشديد على احترام الحريات الدينية والخصوصيات الثقافية بغية عكس الاتجاه نحو عدم التسامح والعداء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.